التقرير الوطني لدولة قطر

حول

مكافحة التمييز في التعليم

الدوحة- يوليو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

لقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بالتعليم بكافة مستوياته العام والعالي ويظهر ذلك جليّاً في توجيهات قيادتها الرشيدة ممثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى والتي رسم فبها سموه النهج لمواصلة جهود تطوير المنظومة التعليمية لبناء جيل من الشباب المزود بالعلم والمعرفة والمهارات التي تمكنه من التعايش والتعامل مع التطورات القرن الحادي والعشرين والتي تلبي متطلبات مجتمعه وتحقق رؤية قطر التنموية 2030.

كما أن دولة قطر حريصة على الانضمام إلى كافة الصكوك والمواثيق الدولية فقد انضمت إلى مجموعة من تلك المواثيق منها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يوليو 1976م.

- اتفاقية حقوق الطفل – أبريل 1995م.
- البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام يوليو 1976م.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مايو 2008م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أبريل 2009م.

كما أنها رفعت تقارير حول تنفيذ بنود ومواد تلك الصكوك واستقبلت الملاحظات الخاصة بها وقامت بدراستها والرد عليها.
وقد تضمنت هذه الاتفاقيات مواداً حول التعليم وعدم التمييز فيه.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية والتوصية المعنية بمكافحة التمييز في التعليم:

للتعليم دور رائد في عملية التنمية المستدامة والشاملة، إذ أنه الأساس في التنمية البشرية والتي تعد الثروة الحقيقية للدول. لذا حرصت كافة الدول على التعليم وأولته جُلّ اهتمامها وسعت إلى توفير كافة الإمكانات والطاقات لتحقيق تعميمه وتجويده في مختلف المستويات التعليمية باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تشترك فيه جميع المجتمعات البشرية.
ولقد اعتمدت دولة قطر مع بقية دول العالم مؤخراً (سبتمبر 2015) أهداف التنمية المستدامة 2030، وتضمنت هذه الأهداف هدفاً يتعلق بالتعليم هو الهدف الرابع والذي ينص على " ضمان التعليم الجيد والمنصف والدامج وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع، ويرتكز هذا الهدف على ضمان الوصول إلى التعليم النوعي لجميع الأطفال والشباب لمدة 12 عاماً على الأقل من التمدرس الابتدائي والثانوي الممولّ من القطاع العام، ومنها تسع سنوات على الأقل من التعليم الإلزامي والمجاني، ناهيك عن الوصول إلى التعليم النوعي غير النظامي للطلبة غير الملتحقين بالمدرسة، وتوفير فرص التعليم لتعزيز مهارات القرائيّة والحساب الوظيفيّة للشباب والبالغين، وتعزيز مشاركتهم الكاملة كمواطنين فاعلين. هذا ويجب توفير سنة إضافيّة على الأقلّ من التعليم ما قبل الابتدائي النوعي والإلزامي، والحرص على الإنصاف والإدماج بحيث يحظى الجميع بفرصٍ متساويةٍ للوصول إلى التعليم والتعلّم. وعليه، يولي جدول الأعمال هذا أهميّة خاصة للمجموعات الأقلّ حظوةً، نتيجة عوامل مثل النوع الاجتماعي والفقر والنزاعات أو الكوارث والموقع الجغرافي والإثنيّة واللغات والسنّ أو الإعاقة.
ويقوم جزء أساسي من الحقّ في التعليم على ضمان تعليم نوعي، يؤديّ إلى محصِّلات تعلم فاعلة على جميع المستويات وفي جميع المواقع. يقتضي التعليم النوعي الجيّد من المتعلّمين، تطوير مهارات القرائيّة والحساب الأساسيّة التي تُشكِّل حجر أساس التعلّم، ناهيك عن ركيزة الإلمام بمهارات التعليم العليا، ويقتضي هذا الموضوع، تعزيز أنماط التعلّم والتعليم ذات الصلة، وتوفير المضمون الذي يستوفي حاجات جميع المتعلّمين الذين تعلّموا على يد معلمين مؤهلين، يتقاضون الأجور التي يستحقون، ومحفزين يستخدمون مقاربات تربويّة، ناهيك عن إقامة بيئة آمنة وصحيّة ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي ودامجة ومزوّدة بالموارد المناسبة وتُشجّع على التعلّم وتُسهِّله.
إن الحقّ في التعليم يبدأ مع لحظة الولادة ويستمرّ مدى الحياة، وعليه، يُشكِّل مفهوم التعليم مدى الحياة مبدأ يستوحى منه التعليم بحلول العام 2030. فإلى جانب التمدرس النظامي يجب توفير فرص التعلّم المرنة والواسعة مدى الحياة، من خلال طرق غير نظامية وعن طريق التحفيز على التعلّم غير النظامي.
وقد تم إعداد إطار عمل التعليم بحلول عام 2030، "نحو التعليم الجيد والمنصف والدامج والتعلّم مدى الحياة للجميع" والذي اعتمد أثناء المؤتمر العام في اليونسكو (4 نوفمبر 2015م) من قبل وزراء التعليم.
وقد استند الإطار على مجموعة من المبادئ الأساسية ومنها الاتفاقيات الدولية بما في ذلك المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مكافحة التمييز في التعليم، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المبادئ التي ارتكز عليها الاطار هي:

- التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وحق تمكيني وتحقيقاً لهذا يجب ضمان حق الوصول إلى التعليم الدامج والمنصف والإلزامي والمجاني وخاصة في المرحلة الابتدائية ثم تدريجياً في المراحل المتقدمة.
- التعليم مصلحة عامة تلتزم الدول بتوفيرها والتعليم سلوك مجتمعي مشترك.

- ارتباط المساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم.

أولاً: معلومات عن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية التي اتخذتها الدولة على المستوى الوطني:

1) التصديق على الاتفاقية:

لم تصادق دولة قطر على هذه الاتفاقية، وسيتم في الفترة القادمة دراسة الانضمام إليها ولكن عدم انضمام دولة قطر للاتفاقية لا يعني عدم وجود إجراءات وتدابير تدعم هذه الاتفاقية على أرض الواقع، وإذ أن هناك العديد منها منفذ، كما أن مواد الدستور القطري والقوانين واللوائح تدعم مبدأ عدم التمييز في التعليم، فمواد الدستور وخاصة المادة (49) والتي تنص على أن " التعليم حق لكل مواطن، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة وقانون الزامية التعليم رقم "25" لسنة 2001 والذي ينص في مادته الثانية على أن " التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة أيهما أسبق وأن توفر الوزارة المتطلبات اللازمة لذلك.

2) الاطار القانوني الذي ينظم حماية الحقوق المكفولة في الاتفاقية والتوصية في النظام القانوني الوطني:

توضحها الفقرة السابقة المادة "49" من الدستور وكذلك المادة "25" والتي تنص على "أن التعليم داعمة أساسية من دعائم الدولة" وقانون إلزامية التعليم واللوائح التنفيذية له.

ثانياً: معلومات عن تنفيذ الاتفاقية أو التوصية:

1-عدم التمييز في التعليم.

كما ذكر سابقاً لا يوجد تمييز في التعليم فسياسات القبول واحدة ولا اختلاف فيها.

2- تكافؤ الفرص في التعليم.

فيما يلي جداول توضح التكافؤ في الفرص التعليمية:

1.2 – نسب القيد وأعداد الطلبة

الجدول الآتي يوضح نسب القيد الإجمالي في كل مرحلة تعليمية.

جدول (1)

نسب القيد الإجمالي في التعليم العام للعام الدراسي 2013-2014:

المرحلة	ذكور	إناث	عام
رياض الأطفال	65.70	66.90	66.30
الابتدائية	102.27	101.84	102.06
الإعدادية	98.19	100.68	99.39
الثانوية	96.33	97.60	96.95

جدول (2)

أعداد الطلبة في التعليم الحكومي لكل مرحلة تعليمية حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2013-2014:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	3283	353	3658	429	6941	782	7723
الابتدائي	12221	9513	13904	10209	26125	19722	45847

الاعدادي	6229	4726	7102	4882	13331	9608	22939
الثانوي	6233	4609	6889	4668	13122	9277	22399
المجموع	27966	19201	31553	20188	59519	39389	98908

جدول (3)

أعداد الطلبة في التعليم الحكومي لكل مرحلة تعليمية حسب الجنس والجنسية للعاميين الدراسيين 2014 -2015:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	3388	391	3810	447	7198	838	8036
الابتدائي	12375	10147	14204	10915	26579	21062	47641
الإعدادي	6182	5066	7015	5308	13197	10374	23571
الثانوي	6186	4845	7090	4872	13276	9717	22993
المجموع	28131	20449	32119	21542	60250	41991	102241

جدول (4)

أعداد الطلبة في التعليم الخاص لكل مرحلة تعليمية حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2013-2014:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ماقبل الابتدائي	3558	12141	3097	11302	6655	23443	30098
الابتدائي	8166	29794	5622	27292	13788	57086	70874
الاعدادي	2349	10122	1468	9151	3817	19273	23090
الثانوي	1499	6989	881	6230	2380	13219	15599
المجموع	15572	59046	11068	53975	26640	113021	139661

جدول (5)

أعداد الطلبة في التعليم الخاص لكل مرحلة تعليمية حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2014-2015:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	3721	14223	3328	13307	7049	27530	34579
الابتدائي	9043	34638	6331	31648	15374	66286	81660
الإعدادي	2671	11431	1744	10364	4415	21795	26210
الثانوي	1727	7688	1007	7028	2734	14716	17450
المجموع	17162	67980	12410	62347	29572	130327	159899

جدول (6)

إجمالي عدد الطلبة في التعليم الحكومي و الخاص حسب الجنس والجنسية للعام 2013-2014:

البيان							
	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	6841	12494	6755	11731	13596	24225	37821
الابتدائي	20387	39307	19526	37501	39913	76808	116721
الاعدادي	8578	14848	8570	14033	17148	28881	46029
الثانوي	7732	11598	7770	10898	15502	22496	37998
المجموع	43538	78247	42621	74163	86159	152410	238569

جدول (7)

إجمالي عدد الطلبة في التعليم الحكومي و الخاص حسب الجنس والجنسية للعام 2014- 2015:

البيان							
	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ماقبل	7109	14614	7138	13754	14247	28368	42615

الابتدائي							
الابتدائي	21418	44785	20535	42563	41953	87348	129301
الاعدادي	8853	16497	8759	15672	17612	32169	49781
الثانوي	7913	12533	8097	11900	16010	24433	40443
المجموع	45293	88429	44529	83889	89822	172318	262140

جدول (8)

أعداد الطلبة في التعليم التقني والمهني للعاميين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015:

أعداد الطلبة في التعليم التقني والمهني	2014-2013			2015-2014		
	ق	غ ق	المجموع	ق	غ ق	المجموع
	560	28	588	625	40	665

جدول (9)

أعداد الطلبة بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار للعاميين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015:

المرحلة	2014-2013			2015-2014		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائية	255	478	733	358	805	1163
الإعدادية	934	404	1338	1320	639	1959
الثانوية	2059	833	2892	2021	1144	3165
المجموع	3248	1715	4963	3699	2588	6287

2.2 – أعداد المعلمين

فيما يلي جداول توضح أعداد المعلمين:

جدول (10)

أعداد المعلمين في التعليم الحكومي حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2013-2014:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		المجموع
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	
ما قبل الابتدائي	0	0	660	505	660	505	1165
الابتدائي	26	218	2190	3934	2216	4152	6368

الاعدادي	123	1200	531	976	654	2176	2830
الثانوي	74	1347	355	1187	429	2534	2963
المجموع	223	2765	3736	6602	3959	9367	13326

جدول (11)

أعداد المعلمين في التعليم الحكومي حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2014-2015:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ماقبل الابتدائي	0	0	717	519	717	519	1236
الابتدائي	23	220	2212	4104	2235	4324	6559
الاعدادي	125	1234	531	991	656	2225	2881
الثانوي	75	1370	351	1256	426	2626	3052
المجموع	223	2824	3811	6870	4034	9694	13728

جدول (12)

أعداد المعلمين في التعليم الخاص حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2013-2014:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		المجموع
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	
ما قبل الابتدائي	0	1	1	1550	1	1551	1552
الابتدائي	2	1242	9	2857	11	4099	4110
الاعدادي	0	561	4	993	4	1554	1558
الثانوي	1	600	2	701	3	1301	1304
المجموع	3	2404	16	6101	19	8505	8524

جدول (13)

أعداد المعلمين في التعليم الخاص حسب الجنس والجنسية للعام الدراسي 2014-2015:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	0	4	1	1767	1	1771	1772
الابتدائي	2	1455	9	3196	11	4651	4662
الاعدادي	1	645	3	1007	4	1652	1656
الثانوي	0	589	2	715	2	1304	1306
المجموع	3	2693	15	6685	18	9378	9396

جدول (14)

إجمالي عدد المعلمين في التعليم الحكومي و الخاص حسب الجنس والجنسية للعام 2013-2014:

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي		المجموع
	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	
ما قبل الابتدائي	0	1	661	2055	661	2056	2717
الابتدائي	28	1460	2199	6791	2227	8251	10478
الاعدادي	123	1761	535	1969	658	3730	4388
الثانوي	75	1947	357	1888	432	3835	4267
المجموع	226	5169	3752	12703	3978	17872	21850

جدول (15)

إجمالي عدد المعلمين في التعليم الحكومي و الخاص حسب الجنس والجنسية للعام 2014-2015:

	ذكور	إناث	الإجمالي

البيان	ق	غ ق	ق	غ ق	ق	غ ق	المجموع
ما قبل الابتدائي	0	4	718	2286	718	2290	3008
الابتدائي	25	1675	2221	7300	2246	8975	11221
الإعدادي	126	1879	534	1998	660	3877	4537
الثانوي	75	1959	353	1971	428	3930	4358
المجموع	226	5517	3826	13555	4052	19072	23124

جدول (16)

أعداد المعلمين في التعليم التقني والمهني للعاميين الدراسيين2013-2014 و 2014-2015:

أعداد المعلمين في التعليم التقني والمهني	2014-2013			2015-2014		
	ق	غ ق	المجموع	ق	غ ق	المجموع
	4	70	74	5	76	81

جدول (17)

أعداد المعلمين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية للعاميين الدراسيين2013-2014 و 2014-2015:

المرحلة	2014-2013			2015-2014		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائية	27	23	50	36	36	72
الإعدادية	46	26	72	53	33	86
الثانوية	79	43	122	71	54	125
المجموع	152	92	244	160	123	283

3.2 – نسبة الطلبة إلى المعلم:

بلغت نسبة الطلبة إلى المعلم في المراحل التعليمية المختلفة في العام الدراسي 2013-2014 على النحو الآتي في الجدول(18):

جدول (18)نسبة الطلبة إلى المعلم للعامين الدراسيين 2013/2014 و 2014/2015

المرحلة	2014/2013	2015/2014

رياض الأطفال	1:14	1:14
الابتدائية	1:11	1:11.5
الإعدادية	1: 10.5	1:11
الثانوية	1:9	1:9

وهي نسب جيدة ومتوافقة مع النسب العالمية.

4.2- معدل الطلبة في الفصل الدراسي.

فيما يلي جدول يوضح معدل الطلبة في الفصل الدراسي في كل مرحلة تعليمية للعاميين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015:

جدول (19)

معدل الطلبة في الفصل الدراسي في كل مرحلة تعليمية للعاميين الدراسيين 2013-2014 و 2014-2015:

المرحلة	2014-2013	2015-2014
ما قبل الابتدائية	22	21
الابتدائية	24	25
الإعدادية	24	25
الثانوية	21	23

5.2– أعداد المدارس:

فيما يلي جداول توضح أعداد المدارس

جدول (20)

أعداد المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي 2013-2014:

المرحلة	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة				المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مختلط	المجموع	
ما قبل الابتدائية	33	33	66	2	3	154	159	225
الابتدائية	51	52	103	9	8	106	123	226
الإعدادية	30	28	58	8	7	69	84	142
الثانوية	28	25	53	9	6	54	69	122
المجموع	142	138	280	28	24	383	435	715

جدول (21)

أعداد المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي 2014-2015:

المرحلة	المدارس الحكومية			المدارس الخاصة				المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مختلط	المجموع	
ما قبل الابتدائية	31	35	66	1	3	182	186	252
الابتدائية	53	50	103	9	8	127	144	247
الإعدادية	30	28	58	8	7	77	92	150
الثانوية	28	27	55	9	6	60	75	130
المجموع	142	140	282	27	24	446	497	779

جدول (22)

أعداد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار للعاميين الدراسيين 2013-2014و 2014-2015:

المرحلة	2014-2013			2015-2014		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
الابتدائية	4	3	7	4	4	8
الإعدادية	6	4	10	6	5	11
الثانوية	6	4	10	6	5	11
المجموع	16	11	27	16	14	30

الخدمات التي تقدمها الوزارة للمدارس الخاصة:

1- متابعة مدى التزام المدارس الخاصة بالتبليغ في حال عدم استمرار الطالب بالدراسة، أو الانتقال من مدرسة لأخرى أو في حال مغادرة الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التواصل مع وزارة الداخلية للتأكد من فعلية مغادرة الطالب من الدولة أو عدمه.

2- تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الجهات ذات العلاقة لضمان حصول المواطنين من الأطفال على حقهم في التعليم (وزارة الصحة، وزارة الداخلية)

3- فتح باب التسجيل بنظام التعليم الموازي بالمدارس الخاصة، حرصاً من الدولة لرفع مؤشر تنمية التعليم للجميع وخفض نسبة الأمية.

4- دعم الدولة للاجئين السوريين وتقديم كافة الخدمات التعليمية مجاناً ، تحقيقاً لمصلحة الأطفال الفضلى.

5- منح التراخيص للمستثمرين الجدد وفقاً للمعايير والاشتراطات المحددة بقانون شؤون تنظيم المدارس الخاصة رقم23 .

6- الإشراف العام على الوضع القانوني للمدارس الخاصة ، والتأكد من سريانه وفاعليته، والإشراف على التجديد الدوري، فضلاً عن المتابعة الدورية، وذلك حفاظاً على أمن وسلامة الطلبة بالمدارس.

7- الإعلان عن الشواغر وفتح باب التسجيل وفي هذا الجانب فقد أصدرت إدارة شؤون المدارس الخاصة دليل إرشادي مفصل، يوضح تاريخ بدء وانتهاء التسجيل بالمدارس الخاصة ، وسياسة الأعمار ، وآلية التسجيل وفقاً لجدول أنظمة التعليم الدولية.

8- نظام القسائم التعليمية ، وهو نظام دعم مالي تمنحه الدولة للطلبة القطريين بموجب القانون رقم 7 لسنة2012م بشأن القسائم التعليمية ، وذلك لتغطية تكاليف الرسوم الدراسية جزئياً أو كلياً في المدارس المشاركة، مع إدراج عدد أكبر في قائمة المدارس ورياض الأطفال المشاركة في نظام القسائم التعليمية كل فترة.

9- الإشراف الكامل على تسجيل الطلبة الوافدين للدولة بعد انتهاء الموعد المحدد للتسجيل، وتيسير إجراءاتهم وتوجيههم ضماناً من إدارة شؤون التعليم على حصول جميع المواطنون على توفير الخدمات التعليمية المرجوة.

10- الإشراف على متابعة المدارس الخاصة من خلال الزيارات الميدانية المستمرة ، والتأكد من مدى سير النظام الإداري والتعليمي بالمدرسة وفقاً للضوابط المحددة.

11- تشكيل فريق للتدخل السريع في اتخاذ الإجراءات اللازمة بالمدارس المخالفة لمعايير وضوابط إدارة شؤون المدارس الخاصة.

12- منح الأراضي للمدارس المتقدمة والحاصلة مسبقاً على الاعتماد الوطني من هيئة التقييم بالوزارة .

13- منح مباني المدارس الحكومية لبعض المستثمرين وفقاً للشروط والضوابط المحددة لإدارة شؤون المدارس الخاصة .

14- استقطاب عدد من المدارس الأجنبية المتميزة بالدولة، وذلك لتلبية احتياجات زيادة الطلب المتنامية للمدارس الأجنبية المتميزة ، وذلك بقرار صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر المسند لسنة 2007م ، وهي جزء من مبادرة تطوير التعليم بالدولة (تعليم لمرحلة جديدة) الذي تقوم دولة قطر من خلاله ببناء نظام تعليمي عالي المستوى قائم على مجموعة من المبادئ العامة المتاحة أمام أولياء الأمور والطلبة والتي تتضمن من بينها التنوع والاختيار ، مع الالتزام بتحمل كافة التكاليف وفق المدة المتفق عليها بالعقد وتحت إشراف الوزارة.

إذ يتم اختيار أفضل المدارس التي تعتمد تدريس مناهج دولية أو وطنية حاصلة على الاعتمادات الأكاديمية من منظمات تعليمية دولية أو وطنية ، بالإضافة إلى تدريس منهج اللغة العربية والدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية القطرية.

علماً بأن هذه المدارس تتيح الفرص للطلاب بالتعلم في أفضل الجامعات في العالم بعد التخرج، ولهم مطلق الحرية في استكمال التعليم في الدولة أو خارج الدولة .

15- ضبط سياسة الرسوم الدراسية والإضافية بالمدارس ورياض الأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادات التي تتقدم بها المدارس فيما يتناسب مع القيمة المدفوعة والخدمات التعليمية المقدمة.

16- إنشاء البوابة الإلكترونية للمدارس الخاصة على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التعليم والتعليم العالي ، كمبادرة من مبادرات استراتيجية الوزارة، وذلك لتسهيل وسرعة حصول أولياء الأمور على أهم بيانات المدارس الخاصة ، كالموقع الجغرافي والمنهج المتبع، والمراحل التعليمية ، ونوع الاعتماد ، وجدول العام الدراسي، الرسوم الدراسية، والأهداف التعليمية والشواغر، وتقارير الأداء السنوي.. وغيرها من البيانات.

17- إلزام المدارس بالتقيد بالسلم التعليمي وجدول معادلة أنظمة التعليم الدولية ، وسياسة القبول والتسجيل التي تصدر سنوياً قبل بدء العام الأكاديمي.

18- فتح مراحل ما قبل الروضة لبعض مدارس الجاليات بالدولة والتوسع في امتداد المراحل، حرصاً من الدولة على تهيئة الأطفال من خلال التعليم المبكر كجزء أساسي من العملية التعليمية.

19- دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المدارس وتوجيه المدارس بتوفير كافة الخدمات التعليمية لهم حسب احتياجاتهم في حال قبول تسجيلهم.

3- التقدم المحرز فيما يتعلق بإنفاذ الحق في التعليم.

1.3 تعميم التعليم الابتدائي.

1.1.3 إتاحة التعليم للجميع:

يعتبر التعليم متاحاً للجميع ولجميع فئات المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين حيث أن الدولة اعتمدت التعليم كدعامة أساسية كفلها الدستور القطري بموجب المادة (25) والتي على أساسها وفرت الدولة وأتاحت جميع السبل لتسهيل ذلك بدءًا من مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية (الحضانة والروضة) إلى التعليم الابتدائي مع توفير مراكز ومدارس لمحو الأمية وتعليم الكبار وقد تم توفيرها وفق أعلى المستويات من ناحية البنية التحتية والمباني الحديثة والمواد التعليمية والكوادر التعليمية من الأساتذة والمعلمين والإداريين.

أما فيما يتعلق بالتمييز ضد غير القطريين في التعليم؛ فإن دولة قطر تستضيف قوة عاملة تتنامى بازدياد، وتأتي من أقاليم وبلدان مختلفة، ولا شك أن دولة قطر تولي اهتماما بالغا بالتعليم ، وهذا التوجه ينطلق من اعتبار التعليم من الركائز الأساسية في رؤيتها الوطنية، ومن أولويات الخطة الاستراتيجية للتنمية . وكل من وفد إلى قطر إنما هو عنصر مشارك في التنمية، وبما أنه غالبا ما

يصحب معه أسرته ،فهو مستحق لحقوق أبنائه الأساسية ومن أهم تلك الحقوق حقهم في التعليم، فالتعليم من الأولويات في قطر سواء للقطريين أو غير القطريين.

ويوجد في قطر عدد كبير من المدارس الخاصة والدولية التي تشرف عليها وزارة التعليم والتعليم العالي، وتتنوع المناهج التي تعتمدها المدارس في قطر مثل البكالوريا الدولية والبريطانية والأمريكية والفرنسية والهندية)التابعة للمجلس الهندي المركزي للتعليم الثانوي)، وهنالك أيضا المدارس التي تعتمد مناهج مختلف الدول العربية مثل المدارس اللبنانية والأردنية والفلسطينية والتونسية وغيرها من مدارس الجاليات بالإضافة إلى المدارس المستقلة التي تعمل تحت إشراف مباشر من وزارة التعليم والتعليم العالي وتستقبل أبناء الوافدين العاملين في القطاع الحكومي ، وكذلك من القطاع الخاص وفق شروط ميسرة .

وفي ظل الحراك الإنساني المتزايد الذي تشهده دولة قطر ، يتم سنويا افتتاح مدارس سواء في القطاع الحكومي أو الخاص لتلبية الحاجة للتعليم من الجميع ، وتسعى وزارة التعليم والتعليم العالي إلى توفير فرص تعليمية مناسبة للطلبة جميعهم في الدولة دون تمييز .

- **ومن التسهيلات والخدمات التي تقدمها وزارة التعليم والتعليم العالي لغير القطريين:**

- القبول والتسجيل في المدارس المستقلة)الحكومية(حيث تستند عملية القبول والتسجيل في المدارس المستقلة إلى سياسة واضحة للتسجيل والقبول ومن ضمن بنودها ما يتعلق بتسجيل أبناء غير القطريين سواء في القطاع الحكومي أو الخاص حيث يتم قبول أبناء غير القطريين العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية في الدولة وكذلك الهيئات والمؤسسات العامة وقبول أبناء غير القطريين العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية. وقبول أبناء العاملين في القطاع الخاص بالمناطق والقرى التي لا توجد بها مدارس خاصة.
- كما يتم توفير وسائل النقل للطلبة غير القطريين برسوم رمزية مقارنة بالتكلفة المالية لاستخدام الباص المدرسي في العام الدراسي للطالب الواحد.
- أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها وزارة التعليم والتعليم العالي للمدارس الخاصة والتي غالبا ما يلتحق بها غير القطريين فتتمثل في :

1. الإعفاء من رسوم الكهرباء والماء.
2. التخليص الجمركي .
3. منح أرض في حالة حصول المدرسة على اعتماد وطني محلي أو عالمي.

وبلغ عدد المدارس الخاصة (162) مدرسة ورياض الأطفال (87) روضة خاصة ، وبلغ عدد مدارس الجاليات (24) مدرسة.

وبالنظر للإحصائيات نلاحظ الآتي فيما يتعلق بعدد الطلبة غير القطريين الذين يتلقون التعليم في المدارس الحكومية و الخاصة:

جدول (23)

أعداد الطلبة غير القطريين الملتحقين بالمدارس ونسبهم حسب الجنسية

البيان	مدارس حكومية	مدارس خاصة
عدد المدارس	191	249
إجمالي عدد الطلبة	927.107	171321
نسبة القطريين	%58	%18.2
نسبة غير القطريين	%42	%81.8

ويتضح مما سبق أن دولة قطر حريصة على توفير فرص التعليم لكل من يقيم على أرضها دون تمييز بل وتعتبر ذلك من أولوياتها.

2.1.3 مجانية التعليم:

يعتبر التعليم في دولة قطر مجانياً للقطريين وأبناء القطريات وأبناء دول مجلس التعاون وأبناء موظفي حكومة قطر بموجب القرار الوزاري لمجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي لعام 2012 المنعقد بتاريخ 6/6/ 2012 م بشأن القبول في المدارس الحكومية.

أما أبناء المقيمين والعاملين بالقطاع الخاص فيتم تسجيلهم بالمدارس الحكومية مقابل رسوم رمزية تُدفع مقابل المصادر التعليمية الرئيسية والمواصلات عطفاً على القانون رقم (2) لسنة 1962 بتنظيم السياسة المالية العامة لدولة قطر.

وبناءً على المرسوم قانون رقم (12) لسنة 1996 بشأن تحصيل ثمن الكتب المدرسية وأجور المواصلات من الطلاب غير القطريين حيث يتم تحصيل مبالغ رمزية سنوياً مقابل خدمة توفير الكتب المدرسية والمواصلات.

3.1.3 الزامية التعليم:

لقد نص القانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي في مادته الثانية على أن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر (أيهما أسبق)، ولقد تضمن القانون ثلاث عشر ة مادة توضح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالالتحاق بالمدارس والجهات المسؤولة والمنفذة لهذا القانون وكذلك العقوبات و الجزاءات في حالة مخالفة ما ورد في القانون بشأن ذلك وقد تم تعديل المواد الخاصة بالعقوبات و الجزاءات في هذا القانون وزادت قيمة الغرامة حيث أصبحت لا تقل عن خمسة آلاف ريال قطري ولا تزيد عن عشرة آلاف، كما صدر القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2010 بتشكيل لجنة لمتابعة مخالفات أولياء الأمور تجاه قانون إلزامية التعليم.

وفي عام 2015 قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتشكيل لجنة لمتابعة الحالات المتسربة من التعليم لحصرها ومعرفة الأسباب ووضع المقترحات والتوصيات التنفيذية لإعادة الحاق الطلبة التاركين لمقاعد الدراسة وقد ضمت اللجنة أعضاء من الوزارة ومن وزارة الصحة ووزارة التخطيط التنموي والاحصاء ووزارة الداخلية.

وقد رصدت اللجنة مجموعة من الاجراءات جاري تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.

لعل من أبرز التحديات تزايد أعداد الطلبة بصورة كبيرة نظراً لانفتاح البلاد والطفرة الاقتصادية والعمرانية، وقد تم حل ومواجهة هذا التحدي بتوفير مدارس خاصة بموجب القرار الوزاري رقم (14) لسنة 2009م الخاص بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم والمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1980م في شأن تنظيم المدارس الخاصة الذي وفر لأبناء المقيمين التعليم وجعله متاحا للجميع مقابل رسوم معينة يتم مراقبتها وتقييمها من قبل الوزارة حيث أن تلك المدارس تخضع لقوانين وقرارات تنظم العملية التعليمية في تلك المدارس والالتزام بالتعميم رقم (6) لسنة (2015) م الذي من شأنه متابعة تحصيل الرسوم الدراسية بالمدارس الخاصة والتي تخضع للمعايير الدولية والوطنية.

وبهذا فإن دولة قطر تضمن أن يكون التعليم متاحاً لجميع الفئات في المجتمع القطري دون استثناء وذلك بتوفير كل ما يتيح ذلك من مدارس ومراكز تعليمية متخصصة. كما تم التوسع في افتتاح المدارس الحكومية في المناطق المختلفة بالدولة.

2.3 التعليم الثانوي:

1.2.3 معلومات بشأن إتاحة التعليم الثانوي (تعميم التعليم الثانوي) بما في ذلك التعليم والتدريب الثانوي التقني والمهني

تماشياً مع الإطار العام للتعليم وفرت دولة قطر مسارات متعددة في المرحلة الثانوية تتناسب وقدرة كل طالب ورغبته في مواصلة التعليم ما بعد الثانوي سواء كانت رغبة الطالب وقراره بعد التعليم المدرسي أن يلحق بالدراسة النظامية العليا أم الالتحاق بالعمل الوظيفي ، فمن الضروري أن تكون فرص التعليم متاحة لهم باستمرار؛ لذلك وفرت الدولة خيارات إضافية أكاديمية ومهنية وأخرى لتنمية المهارات الحياتية وهي مسارات مرنة تفتح المجالات أمام الطلبة وهي موائمة مع المتطلبات الجامعية (ما بعد الثانوية) مما يتيح الفرصة للطالب للانتقال إلى المراحل العليا بكل سهولة ويسر.

التعليم الثانوي متاح للجميع بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني. إذ أن التعليم الزامي ومجاني لجميع فئات المجتمع القطري بموجب المادة (25) من الدستور القطري.

ومن التحديات التي واجهت التعليم الثانوي بالإضافة إلى التحدي الذي ذكر في التعليم الابتدائي عدم وجود مدارس تخصصية (تعليم تقني مهني للبنات) وقد تم التغلب على هذا التحدي بافتتاح مدرسة تقنية للبنات هذا العام هي مدرسة العلوم المصرفية والإدارية.

3.3 التعليم العالي:

التعليم الثانوي مفتوح إلى جميع الفئات ولا يوجد تمييز فيه، وقد بينت الإحصاءات سالفة الذكر عدم وجود تمييز في التعليم على كافة المستويات.

والأمر ذاته بالنسبة للتعليم العالي فالجميع بإمكانه الالتحاق به إذا ما توفرت فيه الشروط والمواصفات للتسجيل والقبول دون النظر إلى الجنس أو العرق.
وإيماناً من الدولة بأهمية التعليم العالي فقد تم افتتاح العديد من الجامعات والكليات الحكومية والخاصة وهي جامعة قطر، كلية المجتمع، كلية شمال الأطلنطي، الجامعة الهولندية للفندقة والسياحة، جامعة كارنيجي ميلون، جامعة تكساس، جامعة وايل كورنيل، جامعة كالجاري، جامعة نورث وستون، جامعة لندن، كلية الدراسات الإسلامية.
كما أن دولة قطر تقدم منح دراسية لغير المواطنين للالتحاق بالتعليم العالي، وتوفر كذلك فرص للمواطنين للابتعاث والالتحاق بالجامعات العالمية في التخصصات المختلفة.

وفيما يلي معلومات توضيحية حول تلك المؤسسات:

- **جامعة قطر**

ثم أخذت الجامعة تتطور وتتعدد أنشطتها وكلياتها عاماً بعد عام إلى أن تحولت إلى جامعة متكاملة في عام 1977م بعد صدور إعلان قانون تأسيس الجامعة {مرسوم أميري بإنشاء جامعة قطر، الدوحة ، 1977م}.
تطور الجامعة
منذ إنشاء الجامعة وحتى عام 1982م كان التركيز في هذه الفترة على تلبية احتياجات الدولة المختلفة من الخريجين في كافة التخصصات خاصة في حقل التعليم ، بالإضافة إلى بعض التخصصات الأخرى ، لذا تم افتتاح عدد من الكليات مثل كلية الشريعة ، وكلية العلوم وكلية الإنسانيات وكلية الهندسة وكلية الإدارة والاقتصاد وكلية القانون ثم كلية الصيدلة. هذا بالإضافة إلى أربعة مراكز للبحوث {مركز البحوث التربوية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، مركز السيرة النبوية}.
كما اعتمدت الجامعة برنامجين لدبلوم الدراسات العليا هما : الدبلوم العام في التربية، والدبلوم الخاص في التربية ، ثم تلا ذلك استحداث ثلاثة برامج أخرى هي دبلوم المكتبات والمعلومات ، ودبلوم الإرشاد النفسي ، ودبلوم التخطيط العمراني.
وفي عام 2003م تبنت الجامعة مشروعاً تطويرياً طموحاً ومتميزاً يسعى لرفع الأداء الطلابي وجودة التعليم إلى مستويات عالية بالتعاون مع جهات شريكة منها مؤسسة " راند – قطر " ، وجامعة كارنيجي ميلون ، وشركة برايس ووتر هاوس كوبرز ، ولجنة عليا للتطوير تضم بعضاً من أبرز العلماء التربويين من جامعة قطر ومن جامعات عالمية أخرى مثل جامعة إكسفورد ، وجامعة ميتشجان.
وفي الفترة ما بين 2009/2006م بدأ العمل بالجامعة وفق آليات التخطيط بما يعرف باسم الخطة الأكاديمية تلتها الخطة الاستراتيجية 2013/2010م فيما أطلقت الخطة الاستراتيجية الثانية في العام 2013م وتستمر لمدة (3) سنوات حتى 2016م.

وقد تم إعداد الخطة بناءً على رسالة الجامعة والأولويات الاستراتيجية حيث تقوم على أربع ركائز رئيسية هي : إعداد خريجين أكفاء من خلال تقديم تعليم ذي جودة عالية، إجراء بحوث عالية الجودة تتناول التحديات المعاصرة وتسهم في الارتقاء المعرفي، تعزيز دور جامعة قطر في المجتمع لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، توفير بيئة جامعية ومرافق مساندة تتسم بالفعالية والكفاءة لدعم مجتمع الجامعة.
ومن سمات التطور في الجامعة كلية الآداب والعلوم وهي نتاج الدمج بين كلية العلوم وكلية العلوم الإنسانية ، وذلك لتحقيق المزيد من التكامل والاندماج {التعليم البيني} بين المعارف الإنسانية والعلوم التطبيقية.
وأخيراً تم افتتاح كلية الطب عام 2015/2014م والتي تعتبر بمثابة الثمرة الأخيرة من ثمار تطوير جامعة قطر . والتي جاءت لتلبي حاجة المجتمع لكفاءات طبية قطرية أو من المقيمين بدولة قطر.
هذا بالإضافة إلى تنوع برامج الدراسات العليا والتي تضم (20) برنامج ماجستير وبرنامجي دكتوراه وأربع دبلومات تربوية بالإضافة إلى شهادة دكتوراه مهنية في الصيدلة بعد البكالوريوس تحت مسمى " دكتور صيدلي ".
كما حصلت برامج وكليات مختلفة على الاعتماد الأكاديمي من هيئات عالمية ، مثل كليات الهندسة والإدارة والاقتصاد ، والتربية و الصيدلة ، بالإضافة لعدد من البرامج في كلية الآداب والعلوم.
ومن ملامح التطوير أيضاً التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال مكتب التنمية المهنية وتطوير عمليات التعليم، والذي يقوم بعقد ورش العمل إلى جانب تقديم استشارات لأعضاء هيئة التدريس ، كما اتخذت جامعة قطر خطوات ملحوظة فيما يتعلق بالتطوير الإداري والمالي بالإضافة إلى تطوير قطاع المباني.
البحث العلمي في الجامعة:

قامت جامعة قطر في السنوات الأخيرة بالتحول من كون الجامعة مكاناً للتعليم الأكاديمي فقط إلى مؤسسة أكاديمية وبحثية في نفس الوقت. وقد حددت الجامعة أهدافها البحثية في (3) عناصر رئيسية هي: بناء القدرات البحثية، والحرص على الجودة في المشاريع البحثية ، وأن تكون الجامعة قادرة على المنافسة والتأثير في مركز البحث العلمي عالمياً ، والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة. وقد بلغ إجمالي المنشورات البحثية لجامعة قطر خلال الفترة 2014/2009م حوالي (1705) بحثاً منشوراً ، بالإضافة إلى تقديم (29) طلب براءة اختراع.

كليات جامعة قطر :

تمنح جميع كليات الجامعة درجة البكالوريوس للطلبة المتخرجين منها ، وتعمل تلك الكليات على تحديث برامجها انسجاماً مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع والتطورات العالمية في المجال الأكاديمي ، وتعتمد معظم كليات الجامعة البرنامج التأسيسي {برنامج الجسر الأكاديمي} والذي تأسس سنة 2001 بالتعاون مع TIEC في تكساس والذي يمهد لدراسة التخصص باللغة الإنجليزية والمواد العلمية كالرياضيات والحاسب الآلي والذي يساعد الطلبة على الانتقال بيسر من مرحلة التعليم الثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي.

وتضم الجامعة عددا من الكليات منها ، كلية التربية ، وكلية الآداب والعلوم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، و كلية الهندسة ، وكلية الإدارة والاقتصاد ، وكلية القانون ، وكلية الطب. بالإضافة إلى عدة مراكز بحثية على مستوى الجامعة. من بينها: مركز المواد المتقدمة، مركز الدراسات البيئية ، مركز أبحاث معالجة الغاز ، معهد الدراسات الاجتماعية الاقتصادية المسحية / مركز أبحاث حيوانات المختبر ، الكندي لبحوث الحوسبة، مركز البحوث الحيوية الطبية. كما أن هناك مراكز بحثية أخرى تابعة للكليات المختلفة.

- **جامعة تكساس إي أند أم :**

تقدم جامعة تكساس إي آند أم في قطر برامج تعليمية لمستوى البكالوريوس في الهندسة الكيميائية والكهربائية والميكانيكية والنفطية وتصنف برامج الهندسة تصنيفاً عالياً وقد افتتحت الجامعة في عام 2003 وخرجت أولى دفعات مهندسيها سنة2007م وأطلقت في عام 2008م برنامجين لمرحلة الماجستير في الهندسة والعلوم.

يجمع المنهاج الأكاديمي البحوث المتطورة والتطبيقية مع التعليم المبتكر في قاعات الدراسة بما يضمن حصول الطالب على المهارات القيادية اللازمة لتولي مراكز مهمة في كل دول العالم . كما يجمع نظام الدراسة في الجامعة بين أحدث الأساليب المتطورة والبحوث التطبيقية، ما يؤهل الطلاب للاضطلاع بالعديد من المناصب القيادية في أي مكان حول العالم.

ويُمنح الخريجون درجة البكالوريوس في أحد تخصصات: هندسة البترول أو الهندسة الميكانيكية أو الكهربائية أو الكيميائية ، بالإضافة إلى شهادة الماجستير في الهندسة الكيميائية.

تحظى برامج الدراسة الهندسية في جامعة تكساس إي آند أم بمكانة متميزة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يقل تميز فرع الجامعة في قطر عن مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يحظى الطلبة بقدر عال ومتميز من الدراسة الأكاديمية والتطبيقية التي تؤهلهم لاحتلال مكان الصدارة في تخصصاتهم .

- **جامعة جورج تاون – كلية الشؤون الدولية في قطر**:

تعتبر جامعة جورج تاون – كلية الشؤون الدولية في قطر الفرع الجامعي الوحيد لكلية إدموند ولش للشؤون الدولية في جامعة جورج تاون في واشنطن .

ويوفر الفرع الجامعي في قطر منذ تأسيسه في عام 2005 برنامجاً للآداب والعلوم يمتد على أربع سنوات في تخصصات السياسة الدولية والاقتصاد الدولي ، ويتوج بشهادة البكالوريوس في الشؤون الدولية . ويغطي المنهاج الأكاديمي مجموعة متنوعة من المواد ، منها: الإدارة الحكومية والاقتصاد والأدب والفلسفة وعلم الأديان بهدف إعداد الطلاب لتقلد مناصب قيادية في قطاعات العمل الدبلوماسي والأكاديمي والمؤسسات غير الربحية .

- **جامعة فرجينيا كومنولث في قطر:**

تحظى جامعة فرجينيا كومنولث في قطر بمكانة بارزة في مجال التعليم ، وتتميز برامجها الدراسية في الفن والتصميم والتدريب بمواكبتها لأفضل المعايير العالمية الحديثة، ومن أبرز سماتها النهج العلمي الذي تتبناه في الجمع بين الأطر المعاصرة في الفن والتصميم ، وإعلاء قيمة الثقافة المحلية وطبيعتها . وقد تم افتتاح الجامعة عام 1998م.

وتعتمد الجامعة نظام السنوات الأربع في الدراسة والذي يمنح الطالب عند تخرجه درجة بكالوريوس الفنون في أحد التخصصات الآتية:

- تصميم الجرافيك .
- تصميم الأزياء .
- الديكور .
- الرسم والطباعة .

وتتيح الجامعة للطلاب استكمال دراستهم العليا ، من خلال درجة الماجستير التي تقدمها في الفنون الجميلة في تخصص التصميم التي تدوم مدة الدراسة فيها سنتين . ويعتبر مركز بحوث التصميم التابع لجامعة فرجينيا كومنولث في قطر منبراً إبداعياً يستقطب اهتمامات الطلبة والخريجين والعاملين في مجال التصميم بهدف التعرف على أحدث التطبيقات في التصميم . ويهدف المركز إلى تطوير حلول التصميم الإبداعية ، وتعزيز قيمة التصميم من خلال آلية عمل واحدة تجمع بين بحوث التصميم والتعليم والتطبيق العملي والتقنيات الحديثة .

- **جامعة كارنيجي ميلون في قطر:**

قامت جامعة كارنيجي ميلون بتأسيس فرع لها في مؤسسة قطر في عام 2004 ، وذلك بتقديم برنامج علوم

وهذه الجامعة مركز بحثي وصرح تعليمي متميز يجذب الطلبة من مختلف الجنسيات ، بما في ذلك الطلبة القطريين، للدراسة فيها ، نظراً للمستوى التعليمي الراقي، واحتوائها على مرافق تعليمية على أعلى مستوى . وتقدم الجامعة برامج تعليمية في تخصصات إدارة الأعمال وعلوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات .

- **جامعة نورث وسترن في قطر:**

تتولى جامعة نورث وسترن في قطر إعداد جيل من الدارسين المتخصصين في مجال الإعلام والاتصال ، وتحرص في منهجها على تزويد الطلاب بالتقاليد والقيم المتبعة في قطاع الإعلام ، إضافة إلى إفساح المجال لهم لتحقيق التميز الإعلامي ، وقد انضمت الجامعة إلى المدينة التعليمية عام 2008م . وتولي كلية اهتمامها بالتعلم من خلال التدريب العملي في غرف الأخبار وإعداد البرامج الحوارية التي تخاطب الجماهير ، إضافة إلى الاهتمام بالآداب بصفة عامة أثناء فترة الدراسة .

ويستكمل طلبة الكلية تدريبهم العملي في قناة الجزيرة ووسائل الإعلام القطرية الأخرى . (وحدة دراسات الخليج وشبة الجزيرة العربية : مقالات وبحوث حول تاريخ التعليم في قطر : 2013).

- **جامعة حمد بن خليفة :**

تضم المدينة التعليمية في كنفها جامعة حمد بن خليفة التي تعتبر نموذجاً تعليمياً وبحثياً فريداً متعدد الاختصاصات ، حيث تقدم برامج تعليمية تشمل أبرز التخصصات التي تفيد دولة قطر ، تعمل الجامعة على توفير فرص البحث العلمي والتعليم والاكتشاف والتعلم لجميع طلابها ، من خلال كلية الدراسات الإسلامية ومعهد دراسات الترجمة الذي تم تأسيسه عام 2012 .

وقد استقبلت جامعة حمد بن خليفة في عام 2014 ، الدفعة الأولى من طلاب برنامج الماجستير التنفيذي في الطاقة والموارد ، كما استضافت برنامجاً للتبادل الطلابي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتعاون مع معهد جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة .

كما قامت الجامعة بإدراج أربعة برامج دكتوراه جديدة في مجالات البيولوجيا والبيولوجيا الحيوية ، والطاقة المستدامة ، والبيئة المستدامة ، فضلاً عن القانون وتتراوح مدة هذه البرامج ما بين ثلاث وأربع سنوات .

وتضم جامعة حمد بن خليفة " كلية الدراسات الإسلامية في قطر " ، الهادفة إلى تحقيق التعدد الفكري الذي يميز

وفي عام 2012 استقطبت جامعة حمد بن خليفة فريقاً دولياً من الأساتذة والموظفين لتأسيس معهد دراسات الترجمة بهدف بناء قدرات الترجمة في قطر والمنطقة ، ويقدم المعهد برنامج الماجستير في دراسات الترجمة ومدته سنتان ، وهو مصمم لتدريب المترجمين ذوي المهارات العالية في مجالات الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والترجمة الأدبية وترجمة النصوص الإعلامية، بالإضافة إلى الترجمة الخاصة بالمنظمات والمؤسسات الوطنية ويدعم مركز اللغات الرسالة الأكاديمية لمعهد دراسات الترجمة ، بما يقدمه خبراؤه.

- **كلية الدراسات الإسلامية:**

تعد الكلية مركزاً دولياً للفكر والحوار الإسلامي إذ تهدف إلى تعزيز البحوث المنتمية إلى الثقافة الإسلامية ، وفي عام 2007م أطلقت الكلية برنامج الدبلوم العام في الدراسات الإسلامية ، وفي عام 2008م باشرت تدريس برنامجي شهادة الماجستير في الفقه المعاصر ، والماجستير في السياسة العامة . وفي عام 2012 افتتحت الكلية مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق الذي يطمح إلى الريادة في إصلاح وتجديد الفكر التشريعي والأخلاقي الإسلامي .

- **جامعة HEC Paris :**

أطلقت جامعة HEC Paris في قطر برنامجها الدولي الأول في ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي داخل دولة قطر في فبراير 2011 تفعيلاً للاتفاق المبرم بين جامعة Paris HEC ومؤسسة قطر للتربية والعلوم بتقديم برامج الإدارة التنفيذية ذات المستوى العالمي وإجراء الأنشطة البحثية المتصلة بها على أرض دولة قطر والمنطقة بأسرها .

وتسهم البرامج التعليمية والأنشطة البحثية التي تجريها جامعة HEC Paris في قطر في بناء القدرات التنافسية لدى الشركات في إطار الاقتصاد العالمي ، كما أنها تتواءم وتتسق تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030م بغية دعم دولة قطر في مسيرة تحولها إلى اقتصاد معرفي تنافسي متقدم . كما تقدم الجامعة في قطر للمديرين التنفيذيين برامج تدريبية في الإدارة غير مؤهلة لدرجات علمية ، وذلك في صورة برامج الالتحاق المفتوح بالإضافة إلى برامج مصممة حسب الطلب وفقاً لاحتياجات الشركات .

- **كلية طب وايل كورنيل في قطر:**

تعتبر كلية طب وايل كورنيل في قطر أول جامعة أمريكية تقدم برنامجها الطبي خارج الولايات المتحدة الأمريكية . وتقدم كلية الطب برنامجاً متكاملاً يجمع بين الدراسة التمهيدية ودراسة الطب مدته (6) سنوات ويتولى التدريس أساتذة من جامعة وايل كورنيل . وتطبق الجامعة إجراءات قبول مختلفة للبرنامج التحضيري وبرنامج دراسة الطب، وقد تخرجت أول دفعة من الكلية عام 2008م.

وتتعاون كلية طب وايل كورنيل في قطر مع المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة قطر لرفع مستوى الرعاية الصحية في المجتمع كما أنها تتعاون في وضع مخططات مركز السدرة للطب والبحوث المنبثق عن مؤسسة قطر والذي ينتظر أن يصبح المستشفى التعليمي الأبرز لكلية الطب بحيث يشكلان معاً مركزاً طبياً أكاديمياً عالمي المستوى .

وقد صمم برنامج البحوث في مجال الطب الحيوي الذي تجريه كلية الطب مع شركاء لها في قطر لتعزيز القدرات البحثية والتدريبية في البلاد وتنفيذ بعض المشاريع الخاصة مع تركيز خاص على الطب الوراثي والجزيئي ، وطب النساء والأطفال.

الكليات النوعية:

- **كلية قطر لعلوم الطيران :**

أنشئت كلية قطر لعلوم الطيران في عام 1977 ، وكانت مملوكة في ذلك الوقت لأربع دول خليجية وهي : (قطر ، الإمارات ، البحرين ، وعُمان) ، وكانت تدرس التخصصات التي يحتاجها الطيران المدني في المنطقة ، وهي المراقبة الجوية وإلكترونيات الطيران واللغة الإنجليزية .

وفي عام 1994م أصبحت دولة قطر هي المالك الوحيد للكلية ، وتغير اسمها من كلية الطيران المدني لدول الخليج إلى كلية قطر لعلوم الطيران ، وأصبحت التخصصات في الكلية تتمثل في المراقبة الجوية ، والأرصاد الجوية ، وهندسة وصيانة الطائرات ، والطيران التجاري . وسيتم افتتاح قسم خاص بعمليات المطارات قريباً ، ولذا تتميز الكلية بالتخصصات النادرة والتي تسعى جميع شركات الطيران للحصول على خدمات خريجي الكلية للكفاءة العالية التي يتميزون بها .

وتتمحور عمليات التطوير في هذه الكلية حول اتجاهين ، الأول يتركز على تحديث أجهزة التدريب من مختبرات وأجهزة نظم آلية وطائرات . والاتجاه الثاني يتمثل في التطوير الأكاديمي لمناهج الكلية ، حيث تمنح الكلية دبلوماً للخريج من التخصصات الرئيسية .

ويتم الالتحاق بالكلية من خلال اختبار خاص يكون هو أساس النجاح بالإضافة إلى الحصول على شهادة الثانوية العامة بنسب تتراوح بين 70% ،إلى 75% ، والالتحاق بالكلية متاح أمام جميع الجنسيات دون استثناء فهي تضم طلبة من دول الخليج ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا، وأمريكا .

- **كلية شمال الأطلنطي :**

تأسست الكلية في عام 2000م باتفاقية بين دولة قطر وكلية شمال الأطلنطي / كندا . كما توفر الكلية التدريب الخاص بالشركات والمؤسسات في مجالات متعددة مثل (الأعمال ، البنوك ، الاتصالات ، تكنولوجيا الهندسة ، سلامة الطعام ، مهارات اللغة الإنجليزية ، العلوم الصحية ، أنظمة المعلومات ، تطوير القيادة والأمن) . وتضم نحو 2300 طالباً ، كما تخرج منها نحو 400 آخرين في الأعوام الماضية ، وتوفر الكلية عدداً من الأنشطة الطلابية ، وكذلك الخدمات الإرشادية المهنية والشخصية بالإضافة إلى الخدمات الخاصة بالطلبة المعاقين جسدياً.

- **جامعة ستندين الهولندية :**

افتتحت الجامعة في عام 2000م باسم جامعة CHN ، وفي عام 2008م تم تغيير اسم الجامعة لتصبح جامعة ستندين ، حيث تم دمج هذه الجامعة مع جامعة درنت ، وتتميز جامعة ستندين بالتدريب في مجال تخصص الضيافة
توفر الجامعة برامج دراسية على صعيد الدراسة الجامعية الأولى ، حيث إن برامجها معتمدة من قبل هيئة الاعتماد الفلمنكية الهولندية ، كما أن كلاً من برنامج الضيافة والسياحة معتمدان من قبل هيئة التعليم العالي بوزارة التعليم والتعليم العالي
كما توفر الجامعة التخصصات الآتية: (برنامج الجسر الأكاديمي ، بكالوريوس إدارة الضيافة ، بكالوريوس إدارة السياحة الدولية ، إدارة الأعمال الدولية).
تضم الجامعة طلبة ينتمون إلى (40) دولة . ويُنظم أولئك الطلبة عدداً من الأنشطة الطلابية الوطنية والدولية ، إضافة إلى النشاطات التطوعية واللقاءات التعريفية وحفلات التخرج والمعارض التربوية .

- **كلية المجتمع في قطر :**

في إطار مبادرة تطوير التعليم " تعليم لمرحلة جديدة " أنشأ المجلس الأعلى للتعليم كلية المجتمع في قطر ، حيث بدأت برامجها مع بداية العام الأكاديمي 2011 م .
وتقوم فلسفة هذه الكلية على توفير الفرص للطلبة لاستكمال الدراسة الجامعية أو الالتحاق بسوق العمل ، إذ توفر سنتين من الدراسة على المستوى الجامعي ، بحيث تتاح الفرصة للطالب بعد تخرجه من هذه الكلية متابعة دراسته في إحدى الجامعات للحصول على الدرجة الجامعية الأولى "البكالوريوس " أو الالتحاق بالقوى العاملة في مجال التخصص الذي درسه ويمكن للطالب الذي يختار هذا المسار الأخير أن يعود إلى متابعة الدراسة للحصول على البكالوريوس في أي وقت يشاء .
وتتميز برامج هذه الكلية بإمكانية تحويل مدة الدراسة التي أتمها الطالب إلى ساعات معتمدة عند الالتحاق بإحدى الجامعات في قطر أو بالخارج . وبالتالي لا يخسر الطالب عدد الساعات الدراسية التي حصل عليها في هذه الكلية . ومن البرامج التي تقدمها هذه الكلية للطلبة ، برامج دراسية متخصصة في مجالات مثل : (تكنولوجيا الهندسة ، والدراسات الطبية والعلوم الصحية ، وتكنولوجيا المعلومات ، وإدارة الأعمال، والدراسات المالية) .
وفي نفس الوقت تعمل الكلية ببرامجها وأساتذتها ومختبراتها وخبراتها العملية والتدريسية عن قرب مع قطاع الصناعة والأعمال لتدريب الموظفين والعاملين بهذه الجهات وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تستجد في مجال عملهم
وما يميز الكلية أيضاً أخذها بأسلوب التعليم ضمن مجموعات صغيرة والاهتمام الفردي بالاحتياجات التعليمية لكل طالب ، وتوفير البيئة الآمنة والدعم والتشجيع لجميع الطلبة .

- **المعهد العالي للتمريض:**

جهة أكاديمية وطنية خاصة بتعليم مهنة التمريض تعمل تحت إشراف الهيئة الوطنية للصحة ، ويقدم برنامج الدبلوم المشارك بالتمريض A.D.N لمدة سنتين ونصف سنة دراسية والدراسة فيه باللغة الإنجليزية .
ويهدف المعهد الذي افتتح في أكتوبر 1999م إلى تخريج كوادر تمريض فنية مؤهلة من الناحية العلمية كما يجري التركيز على العنصر الوطني وتشجيعه على دراسة التمريض ولذلك تمنح الطالبة القطرية مكافأة شهرية قدرها (1800) ريالاً قطرياً أثناء فترة الدراسة بينما تعفى الطالبات المقيمات من الرسوم الدراسية لهذا البرنامج . ومن المقرر استحداث برنامج موصل (Bridging program) إلى درجة بكالوريوس التمريض بالتعاون مع كلية العلوم بجامعة قطر .

4.3 تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة:

1.3.4 الجهود المبذولة من الدولة لتوفير التعليم للأفراد الذين لم يتلقوا أو يتموا المدة الكاملة لتعليمهم الابتدائي.

تبذل دولة قطر جهوداً كبيرة لتوفير وتطوير تعليم الكبار ومحو الأمية كما أن نسبة الأمية في دولة قطر لدى الفئة العمرية من 15 – 24 سنة ضئيلة جداً، إذ بلغت معدلات القرائية لتلك الفئة في عام 2013 99% و بلغت نسب الأمية في العام نفسه للفئة العمرية 15 سنة فما فوق 2,5 %
و قد تم توفير مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغ عددها 11 مركزاً تم توزيعهم على مناطق مختلفة من الدولة، كما تم تطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وتدريب الكوادر العاملة بالمراكز من إداريين ومعلمين

جدول (24) نسبة طلبة المرحلة الابتدائية بتعليم الكبار للعام (2015- 2016) حسب الجنس والجنسية

الفئة	قطري		غير قطري	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث
النسبة المئوية لأعداد الطلبة المسجلين	21.6	43.5	6.7	28.1

و النسبة المئوية لأعداد الطلاب الذين تم تسجيلهم في المراكز المسائية هي:

جدول (25) نسبة الطلبة المسجلين بمراكز تعليم الكبار (منازل 2015- 2016)				
الفئة	قطري		غير قطري	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث
النسبة المئوية لأعداد الطلبة المسجلين	44.86	32.38	9.24	13.51

ولقد قامت الدولة بعدة إجراءات ملموسة وذلك لضمان النفاذ العادل والمنصف للتعليم المستمر وذلك بتيسير الأدوات الداعمة للقضاء على الأمية ، ، وقد بلغ عدد المراكز التعليمية (11) مركزاً ، والجدول الآتي يوضح أعداد الطلبة المسجلين للعام الدراسي (2016-2015).

جدول(26) أعداد المراكز والطلبة المسجلين في المدارس المسائية للعام الدراسي 2015-2016										
الحلقة الأولى	**الحلقة الثانية**	**الخامس**	**السادس**	**السابع**	**الثامن**	**التاسع**	**العاشر**	**الصف 11**	**الصف 12**	**الإجمالي بالمراكز**
105	113	143	118	170	194	233	391	332	454	2253

5.3. التعليم الجيد:

1.5.3 معايير المناهج

إن معايير المناهج والتعليم واحدة لجميع الطلبة في المدارس الحكومية وقد وضعت تتلاءم على نحو جيد مع الإطار العام وهي مكتملة و شاملة لجميع المناهج التربوية و تبين محتوى المادة التي ستدرس في كل مستوى و مستوى التحصيل المتوقع في نهاية كل مستوى و النسبة المئوية للزمن المخصص لتدريس المادة، وقد تميزت هذه المعايير بأنها مواكبة للمعايير الدولية وملبية لحاجات سوق العمل.

ولضمان الجودة يوفر الإطار العام محكات أساسية تقيس مدى جودة المواد الدراسية والكفايات الطلابية والقضايا المشتركة من خلال أسئلة أساسية يمكن تطبيق المحكات من خلالها في جميع المستويات بدءاً بالمشاريع الكبيرة وانتهاء بخطط الدروس اليومية. التي تعزز التفكير الناقد ومهارات البحث العلمي.

أما معايير الرخص المهنية فقد أسس نظام الرخص المهنية للمعلمين من قبل وزارة التعليم ليؤكد أن مستوى الكفاءة لدى التربويين يلبي المعايير المهنية الوطنية فالترخيص علامة جودة تُمنح بعد تقييم دقيق للممارسة والتأكد من تحقيقها لمعايير الرخص المهنية .

ولتطبيق هذه المنظومة على نحو فعال ينبغي أن يكون متسقا مع التنمية المهنية المستمرة للمعلمين التي تتسق مع قيم ومبادئ الإطار العام لذا وضعت المعايير المهنية الوطنية للمعلمين وقادة المدارس.

2.5.3 الإجراءات التي تضمن التعلم في بيئة آمنة خالية من العنف:

لقد تم وضع سياسة التقويم السلوكي للطلبة في المدارس ، وتم تعديلها في العام الدراسي 2014-2015 انطلاقاً من أن المدرسة هي المكان الذي يعزز المسؤولية والاحترام والتميز الأكاديمي في بيئة تعليم وتعلم آمنة يحق فيها لكافة الطلبة والمعلمين والإداريين وأولياء الأمور الشعور بالأمن في مجتمعهم المدرسي ، تحرص الوزارة على وضع آلية مقننة وضابطة لكل إجراءات التعامل التربوي مع مواقف وسلوكيات الطلبة، وعلى تحديث سياسة التقويم السلوكي ، موضحاً أن الهدف الأساسي للسياسة هو الوصول للانضباط الذاتي للطلبة الذي يدفعهم ويحثهم أن يكونوا مواطنين ملتزمين بالقانون والنظام المدرسي، وقد اشتملت السياسة على

بعض السمات السلوكية التي ينبغي أن يتحلى بها الطالب داخل المدرسة وخارجها، كما صنفت مسؤوليات المدرسة، ومسؤوليات الطالب تبعاً للمخالفات السلوكية، وشملت أنماطاً من العقوبات وفق ما تقتضيه المخالفة.

وهدفت السياسة إلى تحقيق الآتي:

1. توفير مرجعية ثابتة تحدد المعايير والإجراءات الواجب اتخاذها لتهيئة بيئة آمنة ومشجعة ومحفزة على التعليم والتعلم والالتزام بقوانين المدرسة وحماية الطلبة من الانحراف السلوكي.

2. تعريف الموظفين والطلبة وأولياء الأمور بالقوانين والأنظمة الخاصة بالسلوك داخل المدرسة وأهمية الالتزام بها مما يُحقق الانضباط الذاتي لسلوك الطلبة.

3. تنمية العلاقة بين المعلم والطالب على أسس تربوية سليمة.

4. تهيئة البيئة التربوية والتعليمية المناسبة للطلبة والمعلمين وإدارة المدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية .

5. الارتقاء بالسلوكيات الإيجابية وتعزيزها والحد من السلوكيات السلبية لدى الطلبة بكافة الوسائل التربوية الممكنة.

6. توفير أساليب واضحة للعاملين في الميدان التربوي للتعامل مع السلوكيات وفق أسس تربوية مقننة ومناسبة.

7. تجنب الأساليب غير التربوية في التعامل مع سلوكيات الطلبة غير المرغوبة.

8. تأكيد مفهوم العمل الجماعي في إدارة الشؤون التربوية بالمدرسة.

9. كسب ثقة أولياء الأمور من خلال توحيد الإجراءات والمساواة والعدالة .

3.5.3 الظروف المتعلقة بجودة التعليم المتقدم من خلال البنية التحتية

شهدت المباني المدرسية في دولة قطر تطورا نوعيا كبيرا بدأ من عام 2000 حيث شمل هذا التطوير عدة مجالات وهي:

- تطور من حيث الموقع

حيث زادت المساحات حتى وصلت إلى 25000م2 مما رفع نصيب الطالب من الفراغ الخارجي الى 31م2 وقد روعي أن يشمل الموقع على ملاعب رياضية بكافة أنواعها ومختبرات وغرفة مصادر تعلم وقاعات متعددة الأغراض و مهيأة للطلبة ذوي الإعاقات ومظلات خارجية ومساحات مزروعة ومسرح والكافتيريا.

- من حيث الأمن والسلامة

لقد تم توفير كافة إجراءات الأمن والسلامة في المؤسسات التعليمية على مستوى المبنى المدرسي من حيث توفير كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لذلك من حيث مداخل ومخارج الطوارئ ومعدات وأدوات الأمن والسلامة ، وتدريب الكادر الإداري والتدريس والطلبة على عمليات الإخلاء في حالات الحريق والكوارث وغيرها.

يبلغ عدد المباني التعليمية الحكومية في الدولة تقريباً 250 مبنى مدرسة وروضة، منها 185 مبنى مدرسي تقريباً و65 مبنى روض، وتعتبر المباني التعليمية في دولة قطر من المباني التي تحقق الخدمات المطلوبة لذوي الاحتياجات الخاصة ويتضح ذلك من خلال التالي:

1. جميع المباني المدرسية مزودة بمنحدرات في مداخلها المختلفة لتسهيل وصول ذوي الإعاقة الحركية للمبنى.

2. تتوفر في جميع المباني المدرسية دورة مياه خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ضمن كل مجموعة دورات مياه خاصة بالطلاب والهيئة التدريسية والإدارية.

3. جميع المدارس المنشأة بعد عام 2000م وتشكل ما نسبته 80% من إجمالي عدد المدارس في الدولة مزودة بمصعد كهربائي.

4. تتوفر في منطقة مواقف السيارات، مواقف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وفيها اللافتات التي تشير إلى ذلك.

5. تميزت المباني المدرسية المنشأة بعد عام 2010م بإضافة المعايير الخاصة بالمكفوفين ، حيث تم تركيب أرضيات ببروزات عند بداية السلالم والمداخل والمخارج وروعي في المصاعد المركبة تسهيل استخدامها من ذوي الإعاقة البصرية.

6. كما تم أيضاً تركيب مبردات المياه بارتفاعين بحيث يمكن استخدامها بسهولة من قبل الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة الحركية

واستكمالا لجهود وزارة التعليم والتعليم العالي في توفير أعلى مستوى من خدمات الدعم للطلاب ذوي الإعاقة تم إنشاء إدارة للتربية الخاصة ورعاية الموهوبين و إنشاء مركز رؤى للتقييم والاستشارات والدعم والذي يُعنى بتقديم خدمات التقييم والاستشارات والدعم ومتابعة الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس، ويتم تقديم برامج التطوير للكوادر العاملة مع الطلاب ذوي الإعاقة بالتعاون مع مركز التدريب بهدف الارتقاء بالخدمات التي تقدم للطلاب ذوي الإعاقة .

وتعمل وزارة التعليم والتعليم العالي على توفير خدمات تعليمية تخصصية إضافية للطلاب ذوي الإعاقة الذين يحتاجون لخدمات تعليمية لا تتوفر في المدارس، حيث تم اعتماد إنشاء أول روضة متخصصة لذوي الإعاقة تتبع وزارة التعليم والتعليم العالي بهدف تقديم خدمات التدخل المبكر للطلاب ذوي الإعاقة مما ييسر لهم الدمج في المدارس .

وقد تم التعديل عليها عام 2008م حيث روعي فيها مسارات للدفاع المدني ومداخل ومخارج منفصلة.

جدول (27) عدد المباني المدرسية المنشاة في السنوات مابين 2002- 2016م			
العام	عدد المباني	عدد الفصول	الطاقة الاستعابية
2002	40 مدرسة	39 فصل	975
2007-2006	17 مدرسة	25 فصل	625
2014-2009	66 مدرسة	25 فصل	625
2010 – 2009	30 روضة	18 فصل	450
2014- 2011	14 مدارس	32 فصل	800
2014-2011	35 روضة	12 فصل	300
2015	22 مدرسة	25 فصل	625
2015	11 روضة	12 فصل	300
2016	17 مدرسة	25 فصل	625
2016	8 رياض	12 فصل	

6.3 الرخص المهنية للمعلم

ينقسم نظام الرخص المهنية للمعلمين إلى ثلاثة مستويات (مستوى أول تعادل رخصة المستجد – مستوى ثاني تعادل رخصة الكفء – مستوى ثالث تعادل رخصة المتمرس)

الفئات المستهدفة هي :

المعلمون الجدد (معلم – منسق) – المعلمون ذوو الخبرة - المعلم المنسق

ولمنح الرخصة المهنية للمعلمين عليهم الحصول على مؤهلات معتمدة مثل درجة البكالوريوس أو ما يعادلها والخضوع لبرامج تدريبية أثناء مزاولة العمل وخضوعهم لشروط التعيين وفقا لقانون الموارد البشرية ومرورهم بسنوات الخبرة التي لا تقل عن ثلاث سنوات وإنهائهم متطلبات التطوير المهني من حصولهم على برامج أساسية في (معايير المناهج _ مستوى مستجد – كفء)

وتتم متابعة تنفيذ المعلمين للمعايير من خلال أدوات تقييم تخضع لمعايير محددة يضعها مدير المدرسة في بداية كل عام دراسي ويتم متابعتها والإشراف عليها من قبل اختصاصي معايير المناهج من خلال المشاهدات الصفية.

الرخص المهنية لقادة المدارس

الفئة المستهدفة هي مديرو المدارس والنواب (نائب للشؤون الأكاديمية – نائب للشؤون الإدارية – نائب لشؤون الروضة) وعليهم توفير المتطلبات للحصول على هذه الرخص الخاصة بسنوات الخبرة وإنهاء البرامج التدريبية في التطوير المهني والحصول على تقارير سنوية لا تقل عن جيد جدا مع توفير أدلة على الإرشاد الأكاديمي من (تبادل زيارات وتقديم ورش وغيرها)

ومدة صلاحية الرخصة المهنية لقادة المدارس من مديرين ونواب خمس سنوات من تاريخ إصدار الرخصة المهنية خلالها يخضعون لمتابعة الأداء المهني والتقييم من خلال أدوات التقييم الخاضعة لمعايير و محكات أساسية.

جدول (28) أعداد الحاصلين على الرخص المهنية للمعلمين وقادة المدارس من عام 2011 – 2014					
المسميات الوظيفية	2011	2012	2013	2014	إجمالي
إدارة عليا	1	2	48	10	61
نائب أكاديمي(رخصة إدارة وسطى)	2	3	37	10	52

نائب إداري (رخصة إدارة وسطى)	0	0	17	4	21
رخصة مستجد	1	20	888	250	1159
رخصة كفء	4	17	490	107	618
عدد رخصة الإدارة الوسطى بشكل عام	2	3	64	16	85

ثالثاً: التدريب وبناء القدرات ونشر الوعي في مجال حقوق الإنسان:(احترام حقوق الإنسان)

أ- على مستوى التعليم العام:

تولي المدارس اهتماماً كبيراً بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان من خلال مشاركة الطلبة في الأنشطة المنهجية واللامنهجية والتي تهدف إلى توطيد العلاقة ما بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي لغرسها في نفوس الطلاب وتعريفهم بالمبادئ الإسلامية التي تنادي بحقوق الإنسان في جميع المجالات. وقد حرصت وزارة التعليم والتعليم العالي على تعزيز حق الطالب في ممارسة هواياته ما يمكنه من إشباع قدراته بصورة مقننة وفق تنفيذ خطة متكاملة شاملة سميت بخطة الأنشطة اللاصفية وهي مغايرة للأنشطة المنفذة أثناء الحصص الدراسية، ومحددة الأهداف والأزمنة بوضوح دون الإخلال بسياسة خطة الأنشطة اللاصفية المعتمدة من وزارة التعليم والتعليم العالي، إضافة إلى متابعة التزام المدارس بالضوابط والإرشادات الخاصة بالأنشطة اللاصفية الصادرة من مكتب المدارس المستقلة دون الإخلال بزمن التمدرس. ويرتبط بذلك تنسيق برامج مفيدة تتناسب مع احتياجات الطلبة وتطلعاتهم يتم من خلالها تنظيم برامج مع جهات الدولة ومؤسساتها المختلفة، بالإضافة إلى الزيارات الداخلية والخارجية.

كما أن المدارس الخاصة لها أنشطتها مثل تنظيم زيارات خارجية علمية وترفيهية وثقافية، والمسابقات الثقافية والرياضية والترفيهية، مع مراعاة الاشتراطات الخاصة بالأمن والسلامة في منطقة الألعاب الخاصة بالطفل في المنشأة التعليمية.

وقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير التي تساهم في نشر حقوق الإنسان، وذلك من خلال برنامج حقوق الإنسان للطلبة والمعلمين ولإدارات المدرسية، والذي يهدف إلى تثقيف الطلبة في المراحل الدراسية، ويحتوي على مسابقات في الصحف اليومية تهدف إلى التثقيف والتوعية بمجال حقوق الإنسان لدى الأطفال. وشمل البرنامج:

- تكوين جماعات حقوق الإنسان في المدارس.
- إعداد كوادر من المدرسين لنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- تخصيص يوم لحقوق الإنسان بالمدارس.
- إلقاء محاضرات للطلبة.
- إعداد برنامج زيارات لجماعات حقوق الطلبة لبعض الجهات الحكومية.
- تنظيم مسابقات تتعلق بحقوق الطفل.

قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- ضمن نشاطها الشامل لحقوق الإنسان- وفي إطار حملتها التوعوية بالتعاون مع مجموعة من المدارس باستحداث مسابقة "اعرف حقوقك"، وقد تم تكريم المدارس المشاركة في المسابقة، وتم تكريم الطلبة الفائزين في المسابقة. كما تم عقد مجموعة من البرامج التدريبية وورش العمل في مجال حقوق الإنسان للطلبة والمعلمين والإداريين في إطار التعاون بين وزارة التعليم والتعليم العالي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف تثقيف الفئات وتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية، كما تم إطلاق حملة إعلامية لنشر الوعي والتثقيف بمبادئ حقوق الإنسان لدى كافة فئات المجتمع بالصحف ولإذاعة والتلفزيون، ووضع لافتات بالمجمعات التجارية والطرق مستهدفة نشر الوعي وتعميقه. وهناك اهتمام كبير بتدريس مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وذلك لأثرها في تنمية الاتجاهات الوطنية في نفوس الناشئة والشباب وتعزيز القيم الإيجابية الأصلية ليزدادوا ثقة بشخصيتهم العربية الإسلامية واعتزازاً بوطنهم وبأهمية العمل على نهضته، وتعريفهم بثقافات العالم من حولهم وإكسابهم اتجاهات إيجابية نحو علاقات بلدهم من دول العالم على أساس من السلام والتفاهم والتعاون والاحترام المبادل.

تضمنت المواد المدرسية مفاهيم حقوق الإنسان في صور متعددة كالموضوعات المستقلة أو كمفاهيم أو رسومات أو أشكال. وقد تضمنت المناهج والكتب المدرسية العديد من الحقوق مثل الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية وحقوق الطفل وحقوق المرأة والحقوق الاجتماعية والثقافية وحقوق المسنين والمعاقين.

أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان أدلة منهجية لإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمراحل التعليمية الثلاث. كما تم وضع إطار عام لمنهج التربية القيمية بهدف تعزيز الطلبة –ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وانتهاء بالمرحلة الثانوية- نحو التفكير والتأمل في القيم المختلفة وتطبيقاتها العملية فيما يتعلق بأنفسهم والآخرين والمجتمع والمحيط بهم والعالم بشكل عام، وتعميق فهمهم لتحمل المسؤولية وتبني أنماط حياتية صحية وبناء علاقات جيدة والاهتمام بالآخرين وامتلاك الثقة بالنفس. ومن القيم التي يعززها هذا المنهج العلاقات مع الآخرين واحترامهم والاهتمام بهم، مثل التعاون والتعاطف، والمساواة، والحب والسلام والتسامح، وقيم أخرى مرتبطة بالمسؤوليات الاجتماعية والمدنية مثل احترام القانون والمواطنة الصالحة، والمشاركة في فعاليات المجتمع وأنشطته المختلفة والصدق والنزاهة والأمانة. كما أنها عززت القيم المرتبطة باحترام التراث الثقافي والحضاري لدولة قطر مثل المحافظة على الموروث الحضاري والبيئة.

ب- على مستوى التعليم العالي:

توجد بجامعة قطر خمسة برامج أكاديمية تحتوي خططها الأكاديمية على مقرر في حقوق الإنسان، وهي كالاتي:

- برنامج العلوم الاجتماعية – مقرر – حقوق الإنسان.
- برنامج الخدمة الاجتماعية – مقرر – المجتمع وحقوق الإنسان.
- برنامج القانون – مقرر- حقوق الإنسان
- برنامج الدعوة – مقرر – المنظمات الدولية وحقوق الإنسان.
- برنامج العلاقات الدولية – مقرر – الأزمات وحقوق الإنسان.

تم إدراج مقررات محددة تعنى بحقوق الإنسان وتثقيف المجتمع وكذلك برامج تدريبية لطلبة الجامعة عن طريق كلية القانون وكذلك برامج العلاقات الدولية والتي أيضاً تقوم بتدريب الطلبة، هذا بالإضافة إلى عدد من الندوات مثل حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وحقوق المرأة السياسية وحقوق الإنسان والصراع في سوريا.

قدمت كلية التربية بجامعة قطر لطلابها عدداً من المساقات والمقررات والتي تشتمل على محاضرات تتعلق بحقوق الإنسان خلال الأعوام 2010 – 2014 منها:

- محاضرة حول "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" قدمت للطلبة ضمن برامج الدبلوم 2012.
- عدد من المحاضرات حول "اتفاقية حقوق الطفل" ضمن مقرر نمو وتعلم الطفل، مقرر العلاقات الأسرية 2012- 2013.
- عدد من المحاضرات حول "حقوق الإنسان: المجتمعات الآمنة وغير الآمنة وقت السلم والحرب" – كجزء من مقرر علم النفس الاجتماعي 2012- 2013.
- عدد من المحاضرات حول "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" كجزء من مقرر الدمج في الصفوف 2013 .

أما بالنسبة للندوات العامة التي تخص عموم الجمهور فقد قامت الكلية بعدد منها، حضرها أعضاء المجتمع الجامعي من طلبة وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية والشركاء وبعض خريجي الكلية ومنها:

- ندوة عامة حول انتخابات المجلس البلدي في الدورة الثانية (2011/2010) كانت حول "الحقوق السياسية والانتخابات والترشيح".
- ندوة عامة حول " حقوق الإنسان في دولة قطر 2012."
- ندوة عامة حول "حقوق المرأة – اتفاقية السيداو 2014."

تقدم كلية أحمد بن محمد العسكرية – القوات المسلحة القطرية- مقررات حقوق الإنسان من حيث المفهوم والنشأة والأنواع، والمصادر وآليات حمايتها في القانون الداخلي والدولي، مع المقارنة بجملة حقوق الإنسان في الإسلام وبيان خصوصية الرؤية الإسلامية لها، ومدى تقدير الطالب لحقوق الإنسان و وعيه بها، فكراً وممارسة.

تهتم جامعة قطر بالبحث العلمي والإنتاج الإبداعي المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث يتم تقديم دعم جيد لهذا المجال من ناحية الجامعة ومن الصندوق القطري للبحث العلمي من ناحية أخرى، وتقوم الجامعة بمكافأة أعضاء هيئتها الأكاديمية الذين يقومون بنشر مقالاتهم وأبحاثهم في مجالات علمية عالمية بالإضافة لتوفير التسهيلات للأعضاء لحضور المؤتمرات العالمية في كل المجالات ومنها مجالات حقوق الإنسان. كما تشمل هذه التسهيلات المنح العلمية والتبادل العلمي واستقبال أعضاء هيئات التدريس والطلبة كزائرين.

- ففي محور التعليم: تم إدماج القيم المذكورة في الخطط السنوية التي تنفذها الإدارة بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي، والتي تتضمن أنشطة توعوية تغطي كافة المراحل التعليمية في المؤسسات الوطنية والأجنبية من أهمها:

- محاضرات توعية: بواقع (301) محاضرة للمدارس في مناطق اختصاص إدارات أمن (الريان العاصمة والشمال، والجنوب، ودخان) للعام 2015.
- معارض أمنية فنية: تهدف إلى إيصال رسائل توعوية بثقافة التعايش والحوار إلى جانب تعميق مفهوم الشراكة المجتمعية في حفظ الأمن، بواقع (10) معارض في منطقة اختصاص إدارة أمن الشمال للعام ذاته.
- تدريب: قدمت الشرطة المجتمعية تدريباً عملياً لبعض المدارس على ثقافة التعايش وقبول الآخر إلى جانب التدريب على استخدام وسائل النقل وعبور الطريق.

رابعاً: حقوق الأقلية الوطنية:

لا توجد في دولة قطر أقليات وطنية فجميع المواطنين يتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات، كما أنهم جميعاً يتحدثون اللغة ذاتها وهي اللغة العربية .